

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: ميزانية بريطانيا تفاؤل في 2017 ... ثم تكشف 3 سنوات
- تحليل إخباري: "الحماية" تقسم العالم وتشق صف أميركا من الداخل
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### تقرير: صناديق التحوط تتخارج من أصول الأسواق الناشئة

موقع أرقام

يتخارج المستثمرون على المدى القصير من الأسواق الناشئة قبل رفع محتمل لمعدل الفائدة الأمريكية هذا الأسبوع، وسط مخاوف من أن ارتفاع الدولار سيقبل من جودة الائتمان في الدول النامية. وفي الوقت نفسه، عزز المستثمرون على المدى الطويل استثماراتهم، مشيرين إلى أن تقييم الأسهم والعملات لا يزال أدنى متوسط خمس سنوات، إضافة إلى أن الدول المتقدمة من أمريكا وحتى فرنسا تنطوي على مخاطر سياسية أكبر.

وعلى مدار الأربعة أسابيع الماضية، سجلت صناديق التحوط والمستثمرين أكبر تدفقات خارجية من عملات الأسواق الناشئة منذ أوائل ديسمبر بينما عززت مؤسسات إدارة الأموال مثل صناديق المعاشات تدفقاتها النقدية الداخلية بالقرب من أعلى مستوياتها في 16 شهرا وفقا لبيانات "سي تي جروب".

وظهر الانقسام الأكبر في الزلوتي البولندي، حيث ارتفعت تدفقات المال الحقيقي لتلك العملة بالقرب من أعلى مستوياتها في 18 شهرا، بينما انخفضت تدفقات صناديق التحوط لها إلى أدنى مستوياتها هذا العام.

### توقع نمو قوي لإنتاج النفط الصخري الأمريكي في ابريل

(رويترز)

أظهرت بيانات حكومية أنه من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط الصخري الأمريكي 109 آلاف برميل يوميا في ابريل إلى 4.96 مليون برميل يوميا مسجلا أكبر زيادة شهرية منذ أكتوبر حيث من المنتظر تحقيق مستوى قياسي مرتفع جديد لإنتاج حوض برميان أسرع مناطق النفط الصخري نموا بالولايات المتحدة.

ومن المتوقع بحسب تقرير الإنتاجية الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يزيد إنتاج النفط بحوض برميان 79 ألف برميل يوميا إلى 2.29 مليون برميل يوميا وهو ما سيكون أعلى مستوى في السجلات التي ترجع إلى عام 2007. ومن المتوقع أن يزيد إنتاج منطقة إيجل فورد نحو 28 ألف برميل يوميا إلى 1.14 مليون برميل يوميا أي أعلى مستوى منذ نوفمبر.

لكن من المتوقع تراجع الإنتاج في باكن عشرة آلاف برميل يوميا إلى 964 ألف برميل يوميا وهو ما سيكون التراجع الشهري الوحيد بالأحواض السبعة التي يغطيها التقرير. وسيكون هذا التراجع الشهري الثالث على التوالي في إنتاج الحوض الواقع بنورث داكوتا.

### "ماريو دراجي" يؤكد قدرة منطقة اليورو على تعزيز الإنتاجية

موقع أرقام

حذر رئيس البنك المركزي الأوروبي "ماريو دراجي" من التشاؤم إزاء آفاق النمو على المدى الطويل في أوروبا، قائلا إن هناك عدة طرق ممكنة لزيادة الإنتاجية.

وجاءت هذه التعليقات في الوقت الذي يؤكد فيه مشككون أن زيادة الإنتاجية لا يمكن أن تعود للمستويات التي بلغتها في العقود التي سبقت الأزمة المالية، وأن المكاسب التي تحققت من أعمال مثل الكهرباء والسكك الحديدية لا يمكن أن تقارن بتلك المحققة من الابتكارات التقنية الحديثة.

**تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات أساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ومع ذلك، أضاف "دراجي" خلال كلمته في فرانكفورت الاثنين أن نمو الإنتاجية لا يعتمد فقط على خلق الأفكار الجديدة وإنما على انتشارها كذلك، مضيفاً: رغم أنه يمكن إحراز بعض التقدم في مجال الابتكار فإنه ليس الهدف الوحيد.

وتابع: على حد سواء هناك أهمية أيضاً لتسهيل وتشجيع انتشار التقنيات الحديثة في منطقة اليورو، وهو ما يمكننا من تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية.

## موافقة برلمانية نهائية على البدء في إجراءات «بريكزيت»

رويترز

نالت الحكومة البريطانية موافقة البرلمان النهائية على تشريع يمنح رئيسة الوزراء تيريزا ماي سلطة البدء في إجراءات الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وبعدما صوت أعضاء «مجلس العموم» على التخلص من التغييرات التي وضعها «مجلس اللوردات» على مشروع القانون في الأسابيع الأخيرة وافق المجلس على مشروع القانون من دون تعديلات.

ورحب الوزير البريطاني لشؤون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ديفيد ديفيز، بموافقة البرلمان أمس على التشريع قائلًا: «أيد البرلمان اليوم الحكومة في عزمها على المضي في مغادرة الاتحاد الأوروبي، نحن الآن على أعتاب التفاوض الأهم في بلادنا منذ جيل».

وأضاف «سنفعل المادة 50 بحلول نهاية الشهر الجاري كما هو مزمع ونحقق نتيجة في مصلحة المملكة المتحدة بأسرها».

وذكرت صحيفة «تايمز» أن رئيس الوزراء البريطانية تيريزا ماي تستعد لرفض مطالبة رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستيرغن بإجراء استفتاء على الاستقلال عشية الخروج. ونقلت عن مصدر في الحكومة البريطانية قوله: «قالت رئيسة الوزراء إن هذا سيعني تصويتا وهي تتفاوض على الخروج وأعتقد أن ذلك سيتخذ بمثابة رسالة واضحة، هذا التوقيت غير مقبول تماما». ونقلت الصحيفة عن حليف لامي قوله إنها مستعدة لتكون أكثر وضوحا في الأسابيع المقبلة لتقول إن الاستعداد لاستفتاء على استقلال اسكتلندا من شأنه أن يقوض الموقف التفاوضي لبريطانيا مع بقية الاتحاد الأوروبي.

## 44 تريليون دولار الدين العام العالمي

صحيفة الحياة

أعلن خبراء في سويسرا أن الدين العام حول العالم يرتفع باضطراد، بسبب سياسات توسعية عشوائية تبنتها الحكومات في السنوات العشر الأخيرة لردع الأزمة المالية. ولا شك في أن موازنات الإنفاق التي يخصصها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإعادة إحياء الدولة، ستدفع هذه الديون إلى نفق أعمق. ويقدر الخبراء السويسريون أن تبلغ قيمة الديون العامة المتراكمة حول العالم نحو 44 تريليون دولار نهاية العام الحالي. ولدى الحديث عن الديون العامة، تتجه الأنظار إلى أدون الخزينة لنحو 133 دولة، التي تُصدرها عادة لتغطية عجزها الداخلي. ويتوجب عليها دفع المستحقات لمشتري هذه الأدون، سواء كانوا مستثمرين محليين أو أجانب. وزاد الدين العام العالمي بنسبة 2.3 في المئة العام الماضي.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، وصل دينها العام إلى 14.5 تريليون دولار، ما يضعها في قمة الدول المديونة، تليها اليابان وتجاوزت ديونها 9.5 تريليون دولار. وتأتي إيطاليا في المركز الثالث البالغة قيمة ديونها تريليوني دولار. ولولا خفض المصارف المركزية حول العالم نسب الفوائد، ما ساهم في تقليص عبء المديونية العالمية 3 في المئة، لكانت سمعة بعض الدول الصناعية أخرجت في أسواق المال. ولن تتراجع حكومات الدول الصناعية عن مواصلة إصدار أدون الخزينة هذه السنة، لكن بوتيرة أقل من العام الماضي.

على الصعيد العالمي، توقع الخبراء أن تكون القيمة الكلية لهذه الأدون خلال العام الحالي نحو 6.8 تريليون دولار مقارنة بأكثر من 7 تريليونات العام الماضي. وستصدر الولايات المتحدة واليابان مرة أخرى، قائمة الدول الأكثر إصدارا بما أن كليهما سيستأثر بنحو 60 في المئة من الإصدارات بالدولار خلال هذه السنة. وأوضح

**تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات أساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

باحثون ماليون في مدينة زوريخ، أن نوعية الائتمان تتآكل شيئا فشيئا حول العالم. كما باتت سندات دول كثيرة مصنفة بأنها من دون قيمة، علما أن 7.5 في المئة من ديون العالم تعود لدول تتمتع بدرجة تصنيف «بي بي» مثل البرازيل التي تصل قيمة إصدارات أدون خزيتها إلى 191 بليون دولار.

## عجز الموازنة الأمريكية يسجل 192 مليار دولار في فبراير

وكالات الأنباء

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أن الحكومة سجلت عجزا في الموازنة بلغ 192 مليار دولار في فبراير مع ارتفاع النفقات كثيرا عن الإيرادات.

وبحسب بيان الموازنة الشهري لوزارة الخزانة بلغ عجز الموازنة 193 مليار دولار في فبراير 2016.

وبلغ العجز منذ بداية 2017 إلى 349 مليار دولار مقارنة مع 353 مليار دولار في الفترة ذاتها من السنة المالية 2016.

وبلغ حجم الإيرادات الشهر الماضي 172 مليار دولار بزيادة نسبتها اثنين بالمئة عن فبراير شباط 2016 في حين بلغ حجم النفقات 364 مليار دولار بارتفاع نسبته واحد بالمئة مقارنة مع الشهر ذاته قبل عام.

## التأثير على مصر:

نعيد التأكيد على أنه تشير التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا إلى تصاعد في وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيزا للإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما نرى أنه على مصر أن تبدء في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كذلك، فعلى مصر وضع خطط وسيناريوهات للتعامل مع الوضع الحالي وتطورات المحتملة مع إجراء تقييم شامل لخريطة التعاملات الخارجية في ضوء التغيرات التي تحدث سواء على مستوى أسواق النفط أو احتمالات حدوث تغيرات هيكلية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة القادمة ما يتيح مرونة أكبر في بدائل التعامل المصرية مع أي تداعيات لتلك الأوضاع مستقبلا، كما يجب أن نعي أن الصادرات التقليدية لن يكون بوسعها التوسع بصورة مستمرة مثلما كانت عليه في المراحل المبكرة من التنمية نظرا لأن فرص الأعمال ستتقلص بصورة مستمرة، كما أن الأجور ستتجه للارتفاع ما يعني انخفاض التنافسية وأن نمو الصادرات يعتمد على تقديم عمليات جديدة واكتشاف أسواق جديدة وليس مجرد التوسع في المبيعات لمنتجات موجودة في الأسواق .. ولتحقيق ذلك فإن الابتكار وتماييز المنتجات لتلبية احتياجات الأسواق يعد بحد ذاته هدفا للدول متوسطة الدخل.

## **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: ميزانية بريطانيا تفأول في 2017 ... ثم تقشف 3 سنوات

### صحيفة الشرق الأوسط

قدم وزير المالية البريطاني فيليب هاموند، أول ميزانية بريطانية كاملة، لأول مرة منذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي، وجاءت معدلات النمو أفضل من التوقعات في العام الجاري، لكن التوقعات خفضتها خلال الثلاث سنوات اللاحقة. فيما يبدو أن هاموند يجهز البريطانيين للتقشف تحسبا لتداعيات "بريكست".

وقال وزير المالية البريطاني فيليب هاموند إن بلاده رفعت توقعاتها الرسمية للنمو الاقتصادي لعام 2017، لكنها خفضتها للسنوات الثلاث التالية. وبدأ وفيما لخطه الصارم، فلم يخرج عن الإطار الذي حدده المحافظون منذ عودتهم إلى السلطة قبل سبع سنوات. وقال: "على البلاد أن تعاود العيش طبقا لإمكاناتها".

وتوقع مكتب مسؤولية الميزانية نمو الناتج المحلي الإجمالي اثنتين في المائة في 2017 ارتفاعا من تقديرات بنمو نسبته 1.4 في المائة في نوفمبر لكن بما يقل عن التوقعات الصادرة قبل عام بنمو نسبته 2.2 في المائة قبل التصويت على الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وأبلغ هاموند البرلمان أن مكتب مسؤولية الميزانية يتوقع حاليا نموا يبلغ 1.6 في المائة في 2018 مقارنة مع توقعات نوفمبر البالغة 1.7 في المائة. وبلغت توقعات النمو لعامي 2019 و2020 نسبة 1.7 في المائة و1.9 في المائة مقارنة مع التوقعات السابقة بنمو نسبته 2.1 في المائة لكلا العامين. وتبلغ توقعات النمو لعام 2021 اثنتين في المائة دون تغيير عن التوقعات الصادرة في نوفمبر.

وكان من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد البريطاني بقوة بعد التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو لكن المستهلكين وصلوا الإنفاق بقوة وساعدوا الاقتصاد كي ينمو 1.8 في المائة بوتيرة تفوق باقي مجموعة الاقتصادات الدول السبع الكبرى في 2016 باستثناء ألمانيا.

لكن المؤشرات تتزايد على أن المتسوقين أصبحوا أكثر حذرا في الوقت الذي يدفع فيه انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني عقب الاستفتاء التضخم للارتفاع. وتعترم رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي إطلاق محادثات انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي قبل نهاية مارس لتبدأ عملية من المتوقع أن تجعل الشركات حذرة بشأن الاستثمارات طويلة الأجل.

ومن المقرر أن تستغرق مفاوضات الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي سنتين بين لندن وبروكسل لترتيب الخروج الكامل، على أن تبدأ من مارس الحالي.

ويأتي ذلك في وقت تسجل بريطانيا منذ الاستفتاء وضع اقتصاديا مواتيا، في ظل نشاط لم يشهد التباطؤ الذي تكهنت به السيناريوهات الكارثية التي انتشرت مع تنظيم الاستفتاء.

وبالتالي، فإن الأنظار لم تركز على الميزانية نفسها، بقدر توقعات النمو التي تستند إليها، بعدما يصحها «مكتب المسؤولية عن الميزانية»، المعهد الرسمي شبه المستقل، والتي جاءت مرتفعة في عام 2017، ولكنها هبطت في الثلاث سنوات التالية.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

يجب على مصر الانتباه إلى أن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي، ويرجع النمو في العجز بالموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية مؤخرا.

كذلك، فمن الممكن تحقيق وفر حقيقي في حجم الدعم المدرج ضمن الموازنة إذا ما تم الترشيد في آلياته المستخدمة خاصة بالنسبة لربط منظومة الدعم بصورة متكاملة تتيح توجيه الدعم لمستحقيه وتوفير الفاقد الناتج عن مشكلات عدم دقة البيانات وتكاملها وترابطها مما يتيح انعكاسا أفضل لمنظومة الدعم على معيشة المواطنين.

وهناك ضرورة لتحويل وتغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط ما بين تنفيذ الموازنة وما بين مؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.

إن الموازنة البريطانية تعطي مؤشرا حقيقيا بأنه يستلزم الأمر عند إعداد الموازنة المصرية أن يتم معالجة أحد أهم المشكلات في عملية إعداد الموازنة وهي أنها لا تتضمن وضع سقف للإنفاق للقطاعات المختلفة التي تقدم موازنتها لوزارة المالية، وهو ما يتسبب في عدم تحديد أوجه الإنفاق وأولوياته، لهذا فهناك حاجة ملحة إلى مراجعة أعمق وأشمل لبنود الإنفاق العام سواء كانت المكافآت أو بند شراء السلع والخدمات.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل اخباري: "الحمايية" تقسم العالم وتشق صف أميركا من الداخل

### صحيفة الشرق الأوسط:

ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية، خلال الأيام القليلة الماضية، انقسامات حادة حول بعض نقاط البرنامج الاقتصادي للرئيس دونالد ترمب، لا سيما الخاصة بتهديده فرض رسوم جمركية على الاستيراد من الصين بنسبة 45 في المائة، والمكسيك بنسبة 35 في المائة، إضافة إلى نسبة 10 في المائة بشكل عام، وإعفاء المصدرين الأميركيين من رسوم وضرائب.

أتى التحرك الداخلي المعارض في الولايات المتحدة أولا من شركات المتاجر الكبرى مثل وول مارت وتارغيت، ثم من كبار تجار قطاعات مثل الملابس والأثاث. حتى قطاع السيارات أبدى حذرا.

وقالت مصادر تجارية متابعه: «إن لوبي وقوى ضغط تتشكل الآن لتكون جزءا من النقاش الدائر ليحظى رأيها بالاستماع المناسب في هذه القضية». وتضيف: «عدد من اللوبي أو قوى الضغط والتأثير ليست ببعيدة عن الجمهوريين، لأن مجتمع رجال الأعمال عموما وأرباب العمل خصوصا هم من الناخبين الجمهوريين تاريخيا، ولا يرغبون في رؤية هوامش أرباحهم تنقلص أو تتبخر بفعل إجراءات ضد مصالحهم». ولسان حال بعض هؤلاء يقول إنه إذا كان الرئيس ترمب يخاطب العمال وأصحاب الوظائف المتضررين من الاستيراد على حساب الإنتاج الوطني فيجدر به أن يستمع إلى التجار أيضا.

إلى ذلك، بدأت جهات معنية بحماية المستهلك في أميركا تحذر من «إمكان ارتفاع الأسعار بعد رفع الجمارك بما يهدد القدرة الشرائية لشريحة واسعة من محدودي الدخل الأميركيين. وفي هذه الشريحة من صوت بقوة لترمب. وهناك خوف من نقص سلع لا تنتج في أميركا، لأن عامل التخصص الصناعي بات موزعا بين البلدان المتقدمة».

علاوة على ذلك، ظهرت بعض المخاوف من صناعيين مصدرين «لأن الدول التي ستجد صادراتها إلى الولايات المتحدة معرضة لجمارك عالية ستتخذ إجراءات مضادة بفرض رسوم إضافية على استيراد السلع الأميركية»، ويخاف صناعيون آخرون من رسوم عالية سيدفعونها عند استيراد مكونات أو مدخلات تحتاجها مصانعهم في الولايات المتحدة.

وتناولت وسائل إعلام أميركية تقارير مستندة إلى تحذيرات صادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية تشير إلى الأثر السلبي الممكن جراء اتخاذ إجراءات جمركية حادة تقابلها إجراءات مماثلة ومضادة فيما يشبه الحرب التجارية. وهناك دراسات تركز الآن على مدى قانونية تلك الإجراءات الجمركية والضريبية لمعرفة ما إذا كانت تتعارض مع التزامات بقواعد منظمة التجارة العالمية.

في المقابل، هناك شركات كبيرة تدعم ترمب وترى مصلحتها فيما أعلنه من إعفاءات ضريبية للمصدرين الأميركيين تشجعهم على خلق فرص عمل.

وتلقى الكونغرس الأسبوع الماضي رسالة من تجمع ضم بوينغ وجنرال إلكتريك وكاتربيلر وشركات أخرى تدعو إلى «سرعة إقرار تلك الإعفاءات للمصدرين حتى لو كانت في سلة تشريعات تضم رفع الرسوم على الاستيراد». يقابل ذلك تحذير من «معاملة تمييزية» قد تعرض الولايات المتحدة لشكاوى أمام منظمة التجارة العالمية. وفي حال خسرت أميركا تلك الدعاوى، يتوقع معهد بيترسون المتخصص في الخلافات التجارية أن تصل الغرامات إلى 385 مليار دولار.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات أساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وكان الاتحاد الأوروبي تودع أيضا بالرد في حال الإخلال بقواعد التجارة العالمية. وقال مصدر في الاتحاد: «لدينا كل الاستعدادات القانونية اللازمة، كما لدينا قواعد منظمة التجارة. نحذر الأميركيين من لعبة التمييز لأنها قد تستجلب ردودا انتقامية من بلدان متضررة». لكن وثيقة مسربة من وزارة التجارة الأميركية نشرتها «وول ستريت جورنال» أواخر فبراير الماضي تفيد في عدة حالات مماثلة بالاحتكام للقانون الأميركي لا غيره، لأنه يسمح بمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة. وفي ذلك إشارة إلى قانون صادر في 1974 يسمح للرئيس بفرض عقوبات جمركية إذا رأى ممارسات تجارية غير منصفة للولايات المتحدة. أما وزارة الخزانة الأميركية فتحاول في خضم هذا الجدل أن تهدئ قليلا من روع المعارضين: «ما زلنا نبحث في الأمور. صحيح أننا ننظر إلى الميزانية وإيراداتها وإلى أفضلية المنتج الوطني، لكننا لا نغفل النمو الاقتصادي المتأثر بالتجارة أيضا.»

وفي موازاة احتدام هذا النقاش، مصارف كبيرة أدلت بدلوها أبرزها غولدمان ساكس الذي قال: "سيكون هناك تمييز بين المصدر والمستورد، لكن الأخطر هو ارتفاع الدولار أكثر نتيجة إعفاء المصدرين مقابل رفع رسوم الاستيراد، هذا الارتفاع إذا تفاقم سيكون ضد مصالح المصدرين الأميركيين لأن منتجاتهم ستكون أعلى من غيرها فتفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، علما بأن العملة الأميركية ارتفعت مقابل اليوان الصيني واليورو والجنيه الإسترليني بـ 5.8 و 4.6 و 13.5 في المائة على التوالي في سنة، وارتفعت بنسب مماثلة أو أكثر مقابل عملات العديد من الدول الناشئة المصدرة إلى الولايات المتحدة الأميركية".

وكان ترمب لمح عدة مرات إلى أن دولارا مثل الصين وألمانيا واليابان تستخدم عملاتها الضعيفة لزيادة صادراتها. لكن خبراء يشيرون إلى أن "الرئيس نسي أن المعضلة تكمن أيضا في الدولار الذي زادت قيمته مقابل العملات الأخرى، فزاد الاستيراد الأميركي وعانت الصادرات".

كما يلاحظ خبراء النقد أن مديونيات الأسر الأميركية وكيف تتراكم لتشكل كما ضخما مهددا بالانفجار كما حدث في 2008، يستنتج "أن الأميركيين يعيشون فوق طاقتهم ويستهلكون أكثر من أي شعب آخر في العالم. ولتمويل الاستهلاك تنمو القروض بمعدلات أعلى من معدل النمو الاقتصادي. ولا جديد في العجز التجاري الأميركي لأنه مستمر منذ 40 سنة".

دراسة أخرى لشركة بانتيون ماكروايكونوميكس الاستشارية تشير إلى ما يشبه «الفخ». وتوضح: "البرنامج متكامل مترابط. يعد بخفض الضرائب على الشركات كما يعد بإنفاق مئات المليارات على البنى التحتية. أما التمويل فيأتي من بنود مثل رفع رسوم الجمارك. أي أن التراجع عن الإجراءات الجمركية سيجر وراءه تغييرا جذريا في بندي خفض الضريبي، الذي وعدت به الشركات، والإنفاق الاستثماري الحكومي، وبالتالي ينقلب برنامج ترمب رأسا على عقب".

وقدر جمهوريون متحمسون لبرنامج ترمب إيرادات البرنامج بتربليون دولار في 10 سنوات، لأن أميركا تصدر أكثر مما تستورد. فالجمارك تسد النقص الناتج عن إعفاءات المصدرين من الضرائب ونقص الإيرادات الضريبية الناتج عن خفض ضرائب أرباح الشركات من 35 في المائة إلى 20 في المائة. ويستند الجمهوريون المؤيدون لبرنامج ترمب إلى الفجوة الهائلة في الميزان التجاري الأميركي الذي سجل عجزا بنحو 502 مليار دولار في 2016، وهو الأعلى منذ 2012.

وفي التفاصيل، سجل تبادل السلع عجزا بـ 750 مليار دولار لكن ميزان الخدمات سجل فائضا بـ 248 مليار دولار. والعجز التجاري السلعي الأكبر مع الصين بواقع 347 مليار، ومع الاتحاد الأوروبي 146 مليارا منه 45 في المائة لألمانيا وحدها (65 مليار) واليابان 69 مليار، والمكسيك 63 مليار.

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات أساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ويقول جمهوريون "إن الرئيس السابق باراك أوباما كان يعي حجم المشكلة عندما وعد في 2010 بمضاعفة الصادرات الأميركية بحلول 2015، لكنه فشل لأن الصادرات زادت 20 في المائة فقط في 5 سنوات".

وعن الدول المتضررة من تطبيق سياسة ترمب الحمائية تقول تقارير تجارية "إن المكسيك ستتأثر حتما لأن 80 في المائة من صادراتها تتوجه إلى الولايات المتحدة. ويشكل إجمالي الصادرات 25 في المائة من الناتج المكسيكي. لكن مصنعين أميركيين سيتضررون أيضا، لأن جزءا من الصادرات المكسيكية هو عبارة عن قطع غيار ومكونات تستورد من أميركا ثم يجري تجميعها في المكسيك لتدمج من المنتج النهائي الأميركي".

أما صادرات الصين إلى أميركا فتشكل 4 في المائة من ناتجها، لكن ذلك الناتج يشكل 18 في المائة من الاقتصاد العالمي و30 في المائة من ناتج الدول الناشئة. فأى زيادة جمركية سيكون لها انعكاسات على سلاسل الإنتاج العالمية لا سيما سلاسل جنوب شرقي آسيا وتحديدا في تايوان والفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية... كما أن الصين مركز مهم لصناعات وقطاعات التجميع الأميركية خصوصا الإلكترونية والكهربائية. وبين الدول المتضررة أيضا فيتنام لأن صادراتها إلى أميركا تشكل 23 في المائة من ناتجها وصادرات تايلاند إلى أميركا 11 في المائة من ناتجها.

ويدعو خبراء صندوق النقد الدولي إلى إعادة قراءة ما حدث في 1930 عندما رفعت أميركا الجمارك من 38 في المائة إلى 50 في المائة على 20 ألف سلعة، واتخذت دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وكندا إجراءات مضادة، فهبط التبادل التجاري العالمي 70 في المائة في السنوات اللاحقة وارتفعت البطالة في أميركا من 9 في المائة إلى 25 في المائة في سنوات قليلة.

ويؤكد خبراء الصندوق أن «فرض جمارك بنسبة 10 في المائة إضافية في أميركا والصين سيفقد الناتج الاقتصادي العالمي 1.5 نقطة مئوية بعد 3 سنوات ثم 1.75 بعد 5 سنوات، وستهبط الصادرات والواردات بين البلدين 16 في المائة وتراجع الاستثمارات 5 في المائة». ويشير غولدمان ساكس إلى هبوط ممكن في النمو الأميركي والصيني علما بأن الأول يتضرر أكثر.

وفي معرض التحليل الإضافي جاء في ورقة بحثية لمركز ثنك تانك ببيتروسون الاقتصادي أن "ما وعد به ترمب يدغدغ شريحة من الأميركيين تضررت من العولمة خصوصا عندما يضغط على المصانع الأميركية التي هاجرت لتعود إلى الديار، وعندما يركز على فقدان الأميركيين لوظائفهم ملقيا باللوم على الصين والمكسيك وغيرهما، لكن من رفض العولمة مصيره السقوط مثل كوريا الشمالية ومثلما سقط الاتحاد السوفياتي مقابل نهوض الصين".

الانغلاق بحسب مركز ببيتروسون «يفيد شريحة ليضرب شرائح أكبر. فالى جانب 12 مليون أميركي يعملون في قطاعات متعلقة بالتصدير هناك أضعاف هذا الرقم يعملون في التجارة» ويضيف: «من مضار زيادة رسوم الجمارك ضرب خريطة الإنتاج العالمي القائم اليوم على تصنيع مكونات المنتج الواحد في 4 جهات الأرض أحيانا. خرائط التصنيع غير واضحة الحدود كما السابق. لذا فالأضرار المحتملة ستكون أشبه بضرب طابطة بلياردو تضرب 4 أو 5 أو 6 طابطات أخرى». ويؤيد هذا الرأي مركز أكسفورد إيكونوميكس الذي يقول: «صادرات اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ستتأثر برفع الرسوم على الصادرات الصينية والمكسيكية».

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات أساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## التأثير على مصر:

تؤثر هذه الخطوات والظواهر الجديدة على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالميا، وهو ما يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالميا لاتخاذ خطوات جادة بشأنها، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير والتي من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

كما أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلف مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

كذلك فمن الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية، حيث إنه حتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالإنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

## **تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية خلال تداولات الجمعة، مسجلة أسوأ خسائرها اليومية منذ ديسمبر الماضي، وذلك بعد يوم واحد من رفع المركزي الصيني لأسعار الفائدة.

وفي نهاية الجلسة، انخفض مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.96% أو (-31 نقطة) إلى 3237 نقطة، بينما تراجع مؤشر "سي إس آي 300" لأسهم الشركات الكبرى المدرجة في شنغهاي وشننتشن بنسبة 1.03% أو (-35 نقطة) إلى 3445 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل مؤشر "شنغهاي" المركب مكاسب بنسبة 0.8%، بينما سجل مؤشر "سي إس آي 300" مكاسب قدرها 0.5%.

وفي محاولة للسيطرة على تدفقات رأس المال والحفاظ على استقرار اليوان، رفع بنك الشعب الصيني الخميس أسعار الفائدة قصيرة الأجل، بعد ساعات من خطوة مشابهة من قبل الفيدرالي الأمريكي.

كما انخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية خلال تداولات الجمعة، مقتفية أثر نظيراتها الأمريكية، مع استمرار استيعاب الأسواق لقرارات الفيدرالي وبنك اليابان.

وفي نهاية الجلسة، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.35% أو 68 نقطة إلى 19521 نقطة، فيما انخفض مؤشر "توبكس" الأوسع نطاقا بنسبة 0.43% أو 7 نقاط إلى 1565 نقطة.

وعلى صعيد التداولات، ارتفع سهم "توشيبا" بنسبة 3.54% إلى 190.1 ين عند الإغلاق، بعد إشارة تقارير إعلامية إلى نجاح الشركة اليابانية في جذب 10 مشترين محتملين لأنشطتها في مجال الرقائق الإلكترونية، من بينهم مؤسسات مالية أمريكية.

استقرت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة بعد جلسة متذبذبة راقب خلالها المستثمرون إشارات من اجتماعات قمة مجموعة العشرين وأول اجتماع بين الرئيس "دونالد ترامب" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، ولكن المؤشرات الرئيسية حققت مكاسب أسبوعية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 20 نقطة إلى 20914 نقطة بعد مكاسب بأكثر من 35 نقطة، كما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (-3 نقاط) إلى 2378 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "تازداك" (+0.2 نقطة) إلى 5901 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.1%، كما سجل "S&P" الأوسع نطاقا مكاسب بنسبة 0.2%، بينما سجل "تازداك" مكاسب أسبوعية بنسبة 0.7%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.2% أو 0.6% إلى 378 نقطة، وهو أعلى إغلاق منذ بداية ديسمبر 2015.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل عند التسوية بنسبة 0.30% أو بحوالي 3.10 دولار إلى 1230.20 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة 2.4% هي الأعلى منذ الثالث من فبراير.

وفي أسواق النفط، ارتفع خام "تايمكس" الأمريكي بأقل من 0.1% أو ثلاثة سنتات وأغلق عند 48.78 دولار للبرميل محققا مكاسب أسبوعية بنسبة 0.6%، كما ارتفع خام "برنت" القياسي بأقل من 0.1% أو بحوالي سنتين، وأغلق عند 51.76 دولار للبرميل ليسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 0.8%.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، استقر الإنتاج الصناعي الأمريكي في الشهر الماضي مقارنة بتوقعات أشارت إلى ارتفاع نسبته 0.3%.

## التأثير على مصر:

تجاوزت الأسواق العالمية تأثيرات قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بخصوص أسعار الفائدة رغم التوقعات بزيادات مماثلة لأسعار الفائدة الأمريكية على مدار العام حيث اتجهت أغلبها إلى تحقيق مكاسب طفيفة على مدار الأسبوع.

وحققت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الجاري مكاسب في رأس المال السوقي بلغت نحو 11.7 مليار جنيه، ليبلغ نحو 647.5 مليار جنيه مقابل 635.8 مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة ارتفاع بلغت نسبته 1.8 في المائة.

ونكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية ارتفاع أداء مؤشرات السوق الرئيسية بشكل جماعي حيث ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية إيجي اكس 30 بنحو 1.02 في المائة ليبلغ مستوى 12984 نقطة، كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للارتفاع حيث سجل مؤشر إيجي اكس /70 للأسهم الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بنحو 2.65 في المائة ليغلق عند مستوى 532 نقطة فيما ارتفع مؤشر إيجي إكس/100 الأوسع نطاقا بنحو 2.04 في المائة ليصل الى مستوى 1260 نقطة وبالنسبة لمؤشر إيجي اكس /20 فقد سجل ارتفاعا بنحو 0.94 في المائة ليغلق عند مستوى 12304 نقطة.

وأشار التقرير إلى انخفاض إجمالي قيم التداولات خلال الأسبوع الجاري لتبلغ نحو 6.2 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 1.184 مليار ورقة منفذة على 155 ألف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 12.5 مليار جنيه وكمية تداول 1.653 مليار ورقة منفذة على 161 ألف عملية خلال الأسبوع السابق له.

ويأتي هذا التحسن النسبي بعد استقرار الأوضاع بالنسبة لضريبة الدمغة على التعاملات وظهور تحسن مبدئي في مؤشرات تداولات الأجنبي بالبورصة المصرية نتيجة ارتفاع سعر الدولار امام الجنيه المصري على مدار الأسبوع.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.